جناح الشركة يعرض تقنيات 5G والملاعب الذكية أمام أهم الشخصيات العالمية في قطاع الاتصالات

«Ooredoo» تشارك في المؤتمر العالمي للجوال 2017

تشارك Ooredoo، أسرع شبكة في الكويت، في المؤتمر العالمي للجوال 2017 المقام في برشلونة هذا الشهر، وتأتي مشاركة Ooredoo الكويت كجزء من مشاركة مجموعة Ooredoo العالمية للاتصالات والتي أعلنت في وقت سابق عن نيتها عرض حلول وخدمات متطورة للجيل القادم في جناحها الخاص بالمؤتمر. ويشمل المعرض عرضا للتقدم الهائل الذي حققته شركات المجموعة خلال السنوات القليلة الماضية.

ويتضمن وفد Ooredoo الكويت عدد من أعضاء الإدارة العليا في الشركة، وعلى رأسهم المدير العام والرئيس التنفيذي محمد بن عبدالله آل ثاني، الذي صرح في هذه المناسبة: «نتطلع للمشاركة في أحد أكبر وأهم الأحداث المتعلقة في تكنولوجيا الاتصالات عالميا، وهذه المشاركة نابعة من قيمنا الأساسية المبنية على الاهتمام والتواصل والتحدي، حيث نسعى لتقديم الأحدث والأفضل لعملائنا الكرام والتعرف على أحدث تكنولوجيا الاتصالات حول العالم.»

وأضاف آل ثاني: «عملنا في سوق الاتصالات في الكويت يحتم علينا مواكبة متغيرات السوق السريعة، وذلك لنتمكن من تحقيق تطلعات عملائنا. كما يسرنا على هامش حضور هذا المؤتمر لقاء عدد من شركائنا الأساسيين من رواد تكنولوجيا المعلومات حول العالم.»

وتواصل Ooredoo جهودها كي تصبح شركة رائدة في مجال البيانات في جميع الدول التي تتواجد فيها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و جنوب شرق آسيا، إذ حققت جميع شركاتها تقدما ملحوظا من حيث تحديث الشبكات وتقديم مجموعة متنوعة من التطبيقات والمحتوى للعملاء. وتقدم شركات Ooredoo حاليا خدمة 4G في 8 من أصل 10 أسواق تتواجد فيها، كما تقدم خدمات الخط الثابت المتطورة في 6 منها.

ومن خلال البنية التحتية المتطورة للشبكات، تمكنت Ooredoo من تقديم مجموعة من الخدمات المتطورة وإجراء أبحاث متطور على الشبكة، كما سيكون زوار جناح Ooredoo في المؤتمر العالمي للجوال من أوائل المطلعين على نتائج هذه الجهود.

وفي هذا السياق، قال الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني، الرئيس التنفيذي لمجموعة Ooredoo: « يعد المؤتمر العالمي للجوال أحد أكبر الفعاليات على رزنامة قطاع الاتصالات، كما أنه فرصة مميزة لنا لعرض الحلول التي نمتلكها وللتعاون مع مجموعة من أهم الشركات حول العالم. Ooredoo من الشركات الريادية في مجال البيانات، لذا سيمكننا هذا الحدث من عرض التطور الهائل الذي حققناه والفوائد الجمة التي نقدمها لعملائنا.»

وخلال المؤتمر، سيتم إلقاء الضوء على الأبحاث التي تجريها Ooredoo في مجال تقنية الجيل الخامس 5G، والتي ستوفر سرعات عالية وتزيد من حجم المرونة لتقديم الجيل القادم من تقنيات الجوال.

وخلال مشاركتها في المؤتمر، ستوفر Ooredoo لزوار جناحها فرصة القيام برحلة عبر الزمن لعرض تقنيات الجوال منذ عهد المكالمات الصوتية والرسائل النصية وصولا إلى عصر الاتصال فائق السرعة عبر تقنيات 4.5G و5G، والتي أصبحت واقعا بفضل شبكة سوبرنت من Ooredoo المتطورة. وباستخدام مقطع فيديو خاص يبيّن روبوتات مدعمة بتقنية 5G، ستعرض Ooredoo أسرع وأسلس أداء لتقنية 5G والإمكانات التي توفرها تقنية إنترنت الأشياء، مع خفض معدل التأخير والاتصال المباشر وفائق السرعة بين الآلات.

وتسعى Ooredoo لدمج تقنيات الجيل القادم وتلك التي تساهم بإنقاذ الأرواح، إذ ستطلق مبدأ « Ooredoo Rescue» الذي يعتمد استخدام طائرة من غير طيار « درون» لتمكين خفر السواحل من الاستجابة للطوارئ بشكل أسرع وأدق من خلال توفير فيديو مباشر يعرض الوضع عن بعد، كما يمكن إرسال طوف نجاة من خلال ذات الدرون. ويتضمن حل «Ooredoo Rescue» مجموعة من المحطات المثبتة على عوامات خاصة ترسو في مناطق مختلفة من الخليج. وتحتوي كل عوامة على عدة كاميرات وتعمل بالطاقة الشمسية لمراقبة البحر بشكل دائم ومباشر.

يتم بعدها نقل المعلومات لمركز المراقبة الخاص بأمن السواحل المدربين على التجاوب مع حالات الطوارئ. ويتم توجيه الدرون من قبل أخصائيين مؤهلين من أمن السواحل المتواجدين في مركز التحكم، وتزود ببث مباشر عبر الفيديو عن بعد من خلال تقنية 4G على شبكة سوبرنت المتطورة. ويركز حل «Ooredoo Rescue» على إرسال درون يحمل طوف نجاة إلى مكان الإنقاذ خلال أقل وقت ممكن، ما يتيح للشخص الذي يتم إنقاذه التشبث بالطوف حتى وصول المساعدة.

كما ستعرض Ooredoo مجموعة واسعة من الحلول الجوالة الموجهة لقطاع الصحة مثل «You Click We Care» الذي يوفر خدمة مراقبة متطورة وتفاعلية لمؤسسات الرعاية الصحية مباشرة ومن أي مكان. ويمكن للأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة الحصول على رعاية صحية متكاملة بضغطة زر، بينما تمكن الخوارزميات المتطورة الأطباء من التدخل حسبما تقتضي الحاجة، خاصة في حالات الطوارئ.

ومع استعدادات قطر لاستضافة عدد من أكبر البطولات الرياضة العالمية خلال السنوات القادمة،

ستخصص Ooredoo ركنا من جناحها لعرض تقنيات الإدارة الذكية للأماكن الرياضية. وستركز Ooredoo في هذا المجال على تقنيات الملاعب الذكية، وهي حلول مركزية تمكن الجهات المنظمة من تنظيم الفعاليات باستخدام النماذج المدروسة والمراقبة المباشرة ومعلومات الأعمال.

وستعرض Ooredoo أحدث التقنيات في مجال خدمات تطوير المحتوى، مع تغطية المباريات بتقنيات ثنائية الأبعاد 2D وثلاثية الأبعاد 3D من خلال البث المباشر لمناطق المشجعين والمشاهدين في المنازل بنظام واقع افتراضي تفاعلي بالكامل.

كما ستلقي Ooredoo الضوء على مجموعة خدمات الأمن السيبراني التي توفرها من خلال عرض مباشر للحلول الأمنية المخصصة للشركات بغية استعراض قدرات الشركة في هذا المجال.

ويستخدم مركز Ooredoo للعمليات الأمنية للجيل القادم أساليب التعلم الآلي والتحليل السلوكي ومراقبة التهديدات لحماية العملاء بشكل كامل والتعامل مع التهديدات الأمنية بمختلف أنواعها.

كما سيتم عرض تقنيات المدن الذكية وإنترنت الأشياء، إذ ستقوم شركة إندوسات Ooredoo باستعراض الميزات الرقمية للحلول المتكاملة التي تقدمها. وتشمل هذه الحلول الإضاءة الذكية وإدارة النفايات، وصولا إلى حلول التعليم والمكتبات المستقبلية.

وتهدف رؤية Ooredoo الخاصة بالمدن الذكية إلى إنشاء مناطق حضرية تساهم بإثراء حياة الأفراد اليومية وتمكنهم من تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم من خلال خدمات فعالة ومستدامة. فمن الإدارة الذكية لحركة السير إلى المنازل المتصلة، ومن العدادات الذكية إلى الاستجابة للكوارث الطبيعية، تعد منصة Ooredoo للمدن الذكية محور العمليات لجميع الحلول الذكية وأنظمة إدارة المدن. وستقدم Ooredoo لزوار جناحها في المؤتمر العالمي للجوال فرصة الاطلاع على الخدمات التي تعمل بتقنية إنترنت الأشياء المتطورة وكيف تمكن من توفير استجابة سريعة في المواقف الحرجة.

محمد بن عبدالله آل ثاني

يذكر أن المؤتمر العالمي للجوال 2017 سيقام في الفترة من 27 فبراير ولغاية 2 مارس بقاعة Fira Gran Via بمدينة برشلونة.

شهدت عمليات بيع قوية تركزت على الأسهم القيادية

بيان للاستثمار: البورصة أنهت تداولات الأسبوع الأخير في المنطقة الحمراء

عزوف جزء من المتداولين في السوق انتظارا لظهور محفزات جديدة تساهم في عودة حالة التفاؤل

قال تقرير لشركة بيان للاستثمار أن تداولات بورصة الكويت شهدت خلال الأسبوع الأخير قبل عطلة الأعياد الوطنية موجة جني أرباح أفضت إلى عودة مؤشراتها الثلاثة إلى المنطقة الحمراء مجددا، إذ جاء ذلك بعد المكاسب التي حققتها في الأسبوع قبل السابق على وقع موجة الشراء التي كانت حاضرة وقتها، وقد شهدت تداولات الأسبوع الماضي عمليات بيع قوية تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة، وسط انخفاض معدلات التداول سواء على صعيد السيولة المالية أو عدد الأسهم المتداولة، الأمر الذي يشير إلى عزوف جزء من المتداولين عن التعامل في السوق انتظارا لظهور محفزات جديدة تساهم في عودة حالة التفاؤل التي كانت مسيطرة على السوق خلال الشهر الماضي مرة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الأداء المتذبذب الذي تشهده البورصة هذه الفترة يرجع إلى عاملين أساسيين، أولهما المكاسب الكبيرة التي شهدتها الكثير من الأسهم خلال شهر يناير المنقضي، وبالتالي فإنه من الطبيعي والمنطقي أن تشهد الكثير من الأسهم عمليات جني أرباح بهدف التصحيح والتأسيس عند مستويات جديدة ومن ثم يتم الانطلاق منها مرة أخرى، فيما تُمثل حالة الترقب والحذر التي تسيطر على الكثير من متعاملي البورصة هذه الفترة انتظارا لإفصاح الشركات المدرجة عن نتائجها المالية السنوية العامل الثاني في تذبذب أداء السوق منذ بداية الشهر الجاري، إذ يعول العديد من المتداولين على هذه النتائج بهدف تحديد أولوياتهم الاستثمارية في المرحلة المقبلة، الأمر الذي يفسر تراجع عمليات الشراء لحساب عمليات البيع، وذلك لحين انتهاء المهلة القانونية الممنوحة للشركات المدرجة للإفصاح عن بياناتها المالية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2016، والتي ستنتهي في 31 مارس المقبل.

ومع انتهاء نحو ثلثي الفترة القانونية الممنوحة للشركات المدرجة للإعلان عن نتائجها السنوية، وصل عدد الشركات التي أعلنت عن بياناتها المالية لعام 2016 إلى حوالي 62 شركة من أصل 179 شركة مدرجة في السوق الرسمي، محققة ما يقارب 1.45 مليار د.ك. أرباحا صافية بارتفاع نسبته 8.20 بالمئة عن نتائج هذه الشركات في العام 2015 والتي بلغت 1.34 مليار د.ك. تقريبا. هذا وبلغ عدد الشركات التي سجلت نموا في ربحية أسهمها 33 شركة، في حين سجلت 27 شركة تراجعا في ربحية أسهمها، فيما تكبدت 3 شركات فقط لخسائر.

هذا وخسرت بورصة الكويت أكثر من 36 مليون دينار كويتي من قيمتها الرأسمالية خلال الجلسات الخمس الأخيرة، أي ما نسبته 0.13 بالمئة بالمقارنة مع إقفالات الأسبوع قبل الماضي، ليصل بذلك إجمالي خسائرها منذ بداية الشهر الجاري إلى حوالي 120 مليون دينار كويتي تقريبا، أي بنسبة بلغت 0.42 بالمئة بالمقارنة مع إقفالات شهر يناير السابق. فيما تقلصت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية منذ بداية السنة لتصل إلى 11.68 بالمئة، مقارنة مستواها في نهاية 2016 حيث كانت 25.41 مليار دينار كويتي.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع المنقضي، فقد أقفلت مؤشراتها الثلاثة مسجلة خسائر محدودة على وقع موجة جني الأرباح التي كانت حاضرة في أغلب الجلسات اليومية من الأسبوع، وذلك وسط انخفاض مستويات التداول الثلاثة بالمقارنة مع الأسبوع قبل السابق، حيث تراجع إجمالي قيمة التداول للأسبوع المنقضي بنسبة بلغت 35 بالمئة ليصل إلى 183.86 مليون دينار كويتي، فيما نقص عدد الأسهم المتداولة ليصل إلى 1.82 مليار سهم، متراجعا بنسبة بلغت 35.95 بالمئة، في حين بلغ إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الأسبوع حوالي 38.32 ألف صفقة، بانخفاض نسبته 28.31 بالمئة.

هذا وقد شهدت بورصة الكويت في أولى جلسات الأسبوع تراجع جماعي لمؤشراتها الثلاثة نتيجة تعرضها لموجة جني الأرباح بعد المكاسب الجيدة التي شهدتها خلال الجلسات السابقة، حيث شملت تلك العمليات العديد من الأسهم المدرجة في السوق، إلا أنها تركزت بشكل أكبر على الأسهم القيادية والثقيلة، مما أفضى إلى تراجع جميع مؤشرات البورصة، وذلك بالتزامن مع انخفاض مؤشرات التداول وخاصة القيمة التي سجلت تراجعا نسبته 22 بالمئة بنهاية الجلسة. وفي الجلسة التالية، واصلت مؤشرات البورصة الثلاثة تراجعها إثر استمرار عمليات البيع وجني الأرباح. وجاء ذلك وسط استمرار تراجع مستويات التداول للجلسة الثانية على التوالي، حيث انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 27 بالمئة، فيما تراجعت قيمة التداول بنسبة بلغت 15 بالمئة.

فيما واصل السوق أداءه السلبي في جلسة منتصف الأسبوع، والتي شهدت استمرار تراجع مؤشراته الثلاثة، وإن كان بشكل أقل وطأة من الجلستين السابقتين، حيث استمرت عمليات البيع في السيطرة على مجريات التداول للجلسة الثالثة على التوالي، وسط نمو طفيف لمستوى السيولة المالية خلال الجلسة، حيث سجلت ارتفاع نسبته 13 بالمئة تقريبا.

هذا وقد تمكن السوق في الجلستين التاليتين من عكس اتجاهه نحو الصعود وتمكنت مؤشراته الثلاثة من العودة مرة أخرى إلى المنطقة الخضراء، معوضة بذلك جزء من خسائرها السابقة، لاسيما في الجلسة الأخيرة من الأسبوع التي شهدت ارتفاع جماعي لمؤشرات السوق كافة، وذلك بدعم من عودة عمليات المضاربة على الأسهم الصغيرة بشكل خاص، بالإضافة إلى عمليات الشراء الانتقائية التي استهدفت بعض الأسهم القيادية بعد التراجعات التي شهدتها في الجلسات السابقة.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 18.47 بالمئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 12.38 بالمئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 9.79 بالمئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

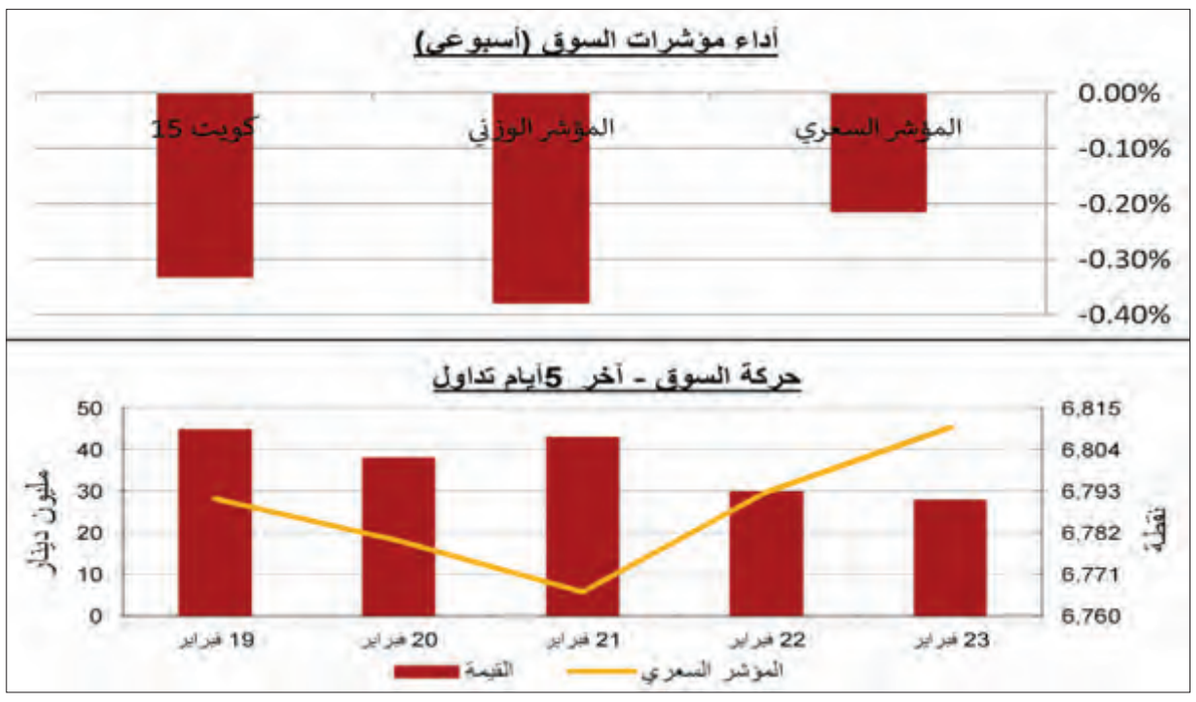

أداء مؤشر القطاعات وحركة السوق

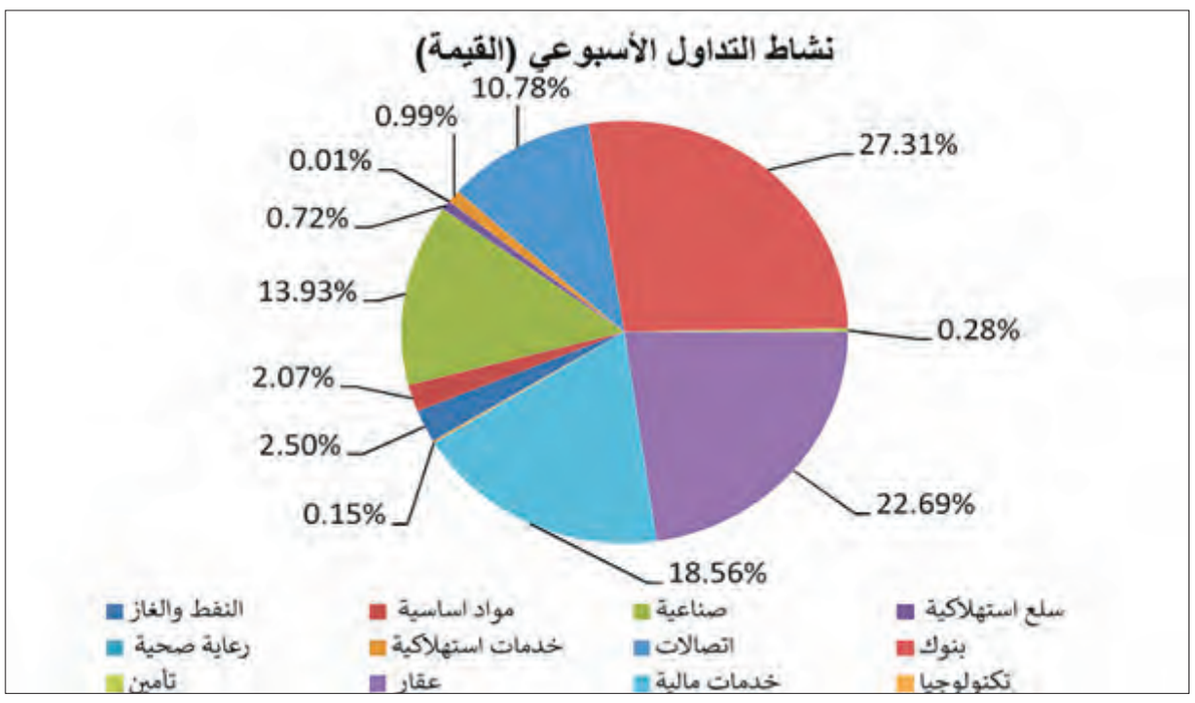

نشاط التداول الأسبوعي

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات بورصة الكويت نموا لمؤشراتها في الأسبوع الماضي، في حين سجلت مؤشرات القطاعات الخمسة الباقية تراجعا بنهاية الأسبوع، وتصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت نموا، حيث ارتفع مؤشره بنسبة 8.02 بالمئة منهيا تداولات الأسبوع عند 1،323.63 نقطة، تبعه قطاع التكنولوجيا الذي أقفل مؤشره عند 880.77 نقطة مسجلا ارتفاعا بنسبة 6.36 بالمئة، وحل ثالثا قطاع السلع الاستهلاكية الذي نما مؤشره بنسبة 2.94 بالمئة مقفلا عند 1،162.50 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعا فكان قطاع الصناعية والذي أغلق مؤشره عند 1،521.13 نقطة بنمو نسبته 0.41 بالمئة.

من ناحية أخرى، تصدر قطاع الاتصالات القطاعات التي سجلت تراجعا، وذلك بعد أن أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلا انخفاضا نسبته 4.13 بالمئة، مغلقا عند مستوى 662.02 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع الخدمات الاستهلاكية، والذي أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 964.90 نقطة، بتراجع نسبته 2.40 بالمئة، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، حيث أقفل مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 776.65 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 1.89 بالمئة. أما أقل القطاعات انخفاضا خلال الأسبوع الماضي، فكان قطاع التأمين، حيث سجل مؤشره مع نهاية الأسبوع تراجعا نسبته 0.54 بالمئة، مقفلا عند 1،167.49 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 729.42 مليون سهم تقريبا شكلت 40 بالمئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 525.18 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 28.80 بالمئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 13.92 بالمئة بعد أن وصل إلى 253.87 مليون سهم تقريبا.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 27.31 بالمئة بقيمة إجمالية بلغت 50.22 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22.69 بالمئة وبقيمة إجمالية بلغت 41.73 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 34.12 مليون د.ك. شكلت حوالي 18.56 بالمئة من إجمالي تداولات السوق.

إيران تنوي إصدار سندات بقيمة 4.5 مليار دولار لمشروعات طاقة

قال موقع معلومات وزارة النفط الإيرانية على الانترنت إن إيران تسعى لطرح سندات مقومة بالريال والعملة الصعبة بقيمة تصل إلى 4.5 مليار دولار بحلول مارس آذار 2018.

ترغب السلطات الإيرانية في جذب المستثمرون الأجانب بعد رفع العقوبات عن طهران. لم تشهد إيران أي إصدارات سندات دولية منذ الثورة في أواخر عام 1979.

وأضاف الموقع أن البرلمان أقر يوم السبت بندا في ميزانية السنة الفارسية التي تبدأ في 21 مارس آذار يسمح لوزارة البترول بطرح سندات بثلاثة مليارات دولار مقومة بالريال وبالعملة الصعبة.

وأوضح انه بموجب بند آخر في الميزانية الجديدة تمت الموافقة عليه يوم السبت يمكن للوزارة إصدار ما تصل قيمته إلى 50 تريليون ريال (1.5 مليار دولار) من السندات.

وبحسب نص مشروع الميزانية تستخدم السندات البالغة قيمتها ثلاثة مليارات دولار لسداد ديون الوزارة عن مشروعات قائمة والسندات البالغة 1.5 مليار لتمويل مشروعات نفط وغاز.

مسؤول ألماني: لا خفض لديون اليونان

قال نائب وزير المالية الألماني في مقابلة تذاع يوم الأحد انه لا ينبغي أن تحصل اليونان على مساعدات تقود لتحمل دائنين خسائر في قروضهم مؤكدا معارضة ألمانيا لخفض ديون أثينا.

وقال ينس سبان في مقابلة مع الإذاعة الألمانية الرسمية «دويتشلاند فونك» بحسب نص مكتوب «يجب ألا يكون هناك إنقاذ».

وأضاف أنه يعتقد أن هناك احتمالا كبيرا للتوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي لا يقود لتكبد دائني اليونان خسائر بسبب شطب ديون.

ودعا صندوق النقد لخفض كبير لديون اليونان وهو ما تعارضه ألمانيا التي تقدم أكبر مساهمة في ميزانية آلية الاستقرار الأوروبية وهي صندوق لتقديم مساعدات لمنطقة اليورو.

واتفقت اليونان مع الدائنين يوم الاثنين الماضي على أن تواصل أثينا الاصلاحات لتذليل العقبات التي تعرقل المحادثات مع الدائنين والتي أدت لوقف صرف تمويل إضافي لليونان.

ومن المقرر أن يعود مفتشون من المفوضية الأوروبية وآلية الاستقرار الأوروبي وصندوق النقد والبنك المركزي الأوروبي لأثينا الأسبوع الجاري.